

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الستون



الجلسة ٥٢١٦

الأربعاء، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد دلا سابلير (فرنسا)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد دلغوف
الأرجنتين السيد إستريمي
البرازيل السيد ساردنبرغ
بنن السيد زينسو
الجزائر السيد بن مهدي
جمهورية تنزانيا المتحدة السيدة ماهيغا
الدانمرك السيدة لوي
رومانيا السيدة ماتي
الصين السيد جانغ يشان
الفلبين السيد باها
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير إمير جونز باري
الولايات المتحدة الأمريكية السيد اسكوت
اليابان السيد كتاوكا
اليونان السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن الحالة في السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

05-40240 (A)

* 0540240 *

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد لويس موريو - أوكامبو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

تقرر ذلك.

أدعو السيد أوكامبو لشغل مقعد إلى طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس رسالة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2005/60) يحيل بها تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور المقدم إلى الأمين العام عملا بالقرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤).

وفي هذا الاجتماع، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد لويس موريو - أوكامبو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد موريو أوكامبو (تكلم بالانكليزية): أرحب بهذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن بشأن الأنشطة والتخطيط الذي اضطلع به مكنتي منذ اعتماد القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥).

بعد اعتماد القرار مباشرة، أنشأنا فريقا لدارفور بموظفين من الإدارات الثلاث في مكنتي وبدأنا عملية مكثفة لجمع المعلومات والتحليل.

وفي ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، جمع مكنتي ما يربو على ٢٥٠٠ مادة بما فيها وثائق وشرائط فيديو وسجلات مقابلات كانت لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور قد جمعتها. وفي اليوم نفسه، تسلمت شخصا مظلوما يتضمن قائمة بأسماء ٥١ شخصا حددتهم اللجنة بوصفهم مسؤولين محتملين عن اقتراف الجرائم. وسيجري مكنتي تحرياته المستقلة بغية تحديد الأشخاص الذين سيوجه إليهم الادعاء. والغرض من القائمة تقديم النصح وستظل محتومة.

وقبل الشروع في إجراء تحقيق رسمي، يتطلب نظام روما الأساسي من المدعي العام تحديد ما إذا كان هناك أساس معقول لمواصلة التحريات. ويتم ذلك التحديد بعد النظر في ثلاثة عوامل حددها النظام الأساسي: أولا، إذا كانت المعلومات توفر أساسا معقولا للاعتقاد بأن جريمة قد ارتكبت في ولاية المحكمة أو يجري ارتكابها فيها؛ ثانيا، إذا ما كانت القضية يمكن النظر فيها في إطار المادة ١٧؛ ثالثا، إذا كان، مع مراعاة خطورة الجريمة ومصالح الضحايا، هناك مع ذلك أسباب موضوعية، تدفع إلى الاعتقاد بأن التحريات لن تخدم مصالح العدالة.

وبالإضافة إلى المواد التي حصلت عليها اللجنة، جمع مكنتي ما يربو على ٣٠٠٠ وثيقة من العديد من المصادر الأخرى، وظل على اتصال مع أكثر من ١٠٠ مجموعة وفرد وأجرى مقابلات مع أكثر من ٥٠ فردا لديهم خبرة محددة عن الحالة في دارفور.

وهناك قدر كبير من المعلومات الموثوقة تكشف للجنة عن ارتكاب جرائم خطيرة في دارفور تقع في إطار ولاية المحكمة. وتشمل تلك الجرائم مقتل آلاف المدنيين

وفحص المكتب أيضا المسائل المتصلة بالحرص على إقامة العدالة. وفي ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ قررت، أخذاً في الحسبان كل تلك العوامل، أن أبدأ إجراء تحقيق فيما يتعلق بالجرائم التي ارتكبت في دارفور.

وبعد اتخاذ قراره، زودت حكومة السودان مكنتي بمعلومات تتصل بإنشاء محكمة متخصصة جديدة لمحاكمة الأشخاص الذين يعتبرون مسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت في دارفور. وكجزء من التقييم المستمر للمقبولية، فإن مكنتي سيتابع عمل المحكمة.

وسيشكل الدعم الكامل من المجتمع الدولي أمراً أساسياً لإجراء تحقيقنا. وتقرر الفقرة ٢ من القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) أن تتعاون حكومة السودان وجميع أطراف الصراع الأخرى في دارفور تعاوناً كاملاً مع المحكمة الجنائية الدولية والمدعي العام وأن تقدم إليهما كل ما يلزم من مساعدة. كما تحت الفقرة جميع الدول على أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع المدعي العام والمحكمة.

ولم تصدر طلبات محددة بالمساعدة من حكومة السودان أو من أطراف الصراع الأخرى خلال مرحلة التقييم الأولية. ولكن، منذ الإحالة، عقدت اجتماعين استكشافيين في نيسان/أبريل وأيار/مايو في هولندا مع مسؤولين من حكومة السودان. كما عقد أعضاء مكنتي اجتماعات استكشافية مع أطراف الصراع الأخرى في دارفور بغية إنشاء قنوات للاتصال والتعاون المستقبلي.

وتدعو الفقرة ٣ من القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) المحكمة الدولية والاتحاد الأفريقي إلى مناقشة الترتيبات العملية التي ستيسر عمل المدعي العام والمحكمة، بما في ذلك إمكانية إجراء مداولات في المنطقة. وعقب إحالة الحالة، سافر وفد من المحكمة الدولية إلى أديس أبابا لاستكمال المفاوضات الرامية إلى إبرام اتفاق علاقة مع الاتحاد الأفريقي، بدأت في

والتدمير الواسع النطاق للقرى ونهبها، مما أدى إلى تشريد قرابة ١,٩ مليون مدني. وأدت ظروف المعيشة الناجمة عن تلك الجرائم إلى موت عشرات الآلاف نتيجة للمرض والجوع، وعلى نحو خاص أضرت بالفئات المستضعفة مثل الأطفال والمرضى وكبار السن. وتبرز المعلومات أيضاً نمطاً شائعاً من الاغتصاب والعنف الجنسي.

وبالإضافة إلى تلك الجرائم، تلقى مكنتي معلومات تظهر الاستهداف المستمر للعاملين في المجال الإنساني وتخويفهم.

وفي ضوء النظام التكميلي والمادة ٥٣ (١) (ب) من النظام الأساسي، مطلوب مني أن أنظر فيما إذا كانت هناك حالات يمكن أن تقبل المحكمة النظر فيها في إطار الحالة في دارفور. وقد درس المكتب المؤسسات والقوانين والإجراءات السودانية. وسعينا إلى الحصول على معلومات عن أي إجراءات وطنية قد اتخذت فيما يتعلق بالحالة في دارفور. وحللنا أيضاً الآليات المتعددة المخصصة التي أنشأتها السلطات السودانية في عام ٢٠٠٤ في سياق الصراع في دارفور، بما في ذلك لجان مكافحة الاغتصاب، والمحاكم الخاصة والمحاكم المتخصصة التي حلت محلها، واللجنة الوطنية للتحقيق ولجان قضائية أخرى مخصصة وآليات غير قضائية.

وبعد ذلك التحليل، قررت أن هناك حالات يمكن أن تقبل المحكمة النظر فيها فيما يتعلق بالحالة في دارفور. ولا يشكل القرار حكماً على النظام القانوني السوداني في حد ذاته ولكنه في الأساس نتيجة لعدم وجود إجراءات جنائية تتعلق بالحالات التي سيركز عليها مكنتي.

ويجري حالياً تقييم إمكانية قبول النظر في القضايا، وسيقيم مكنتي مرة أخرى إذا ما كانت تلك القضايا موضع تحريات أو مقاضاة وطنية حقيقية.

وتشكل حماية الضحايا والشهود تحديا كبيرا في أي حالة صراع ومسؤولية أساسية يشترك في تحملها مكنتي وقلم المحكمة. وتبرز المعلومات المتاحة حاليا المخاطر الأمنية الكبيرة التي تواجه المدنيين والموظفين الإنسانيين المحليين والدوليين في دارفور. وستمثل تلك المسائل تحديا مستمرا لأي تحقيقات حقيقية، سواء كانت دولية أو وطنية.

وسيكون إيصال أنشطة المحكمة الجنائية الدولية أمرا جوهريا لكفالة التفهم والمشاركة في العملية. وستتخذ جميع الخطوات الممكنة لتقريب الإجراءات من المتضررين من ارتكاب الجرائم. وربما يشمل ذلك إنشاء وجود للمحكمة الدولية وإجراء المداولات في أماكن داخل المنطقة.

وفي الأسابيع والأشهر المقبلة، سيطلب مكنتي تعاون حكومة السودان وجميع أطراف الصراع الأخرى في دارفور. كما أننا سنطلب مساعدة الدول الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية. ولا بد من تحويل لغة القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) إلى واقع في أقرب وقت ممكن. وسيشكل الإبلاغ المستمر لمجلس الأمن ومشاركته في تلك المسائل أمرا جوهريا.

ونحن أيضا متيقظون للارتكاب المستمر للجرائم جسمية في دارفور. ويشير بدء التحقيقات إلى توفير فرصة لجميع الأطراف لاتخاذ جميع الخطوات الممكنة لمنع استمرار ارتكاب تلك الجرائم.

إن إحالة الحالة في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية أدخلت عنصرا مستقلا ونزيها للعدالة في الجهود الدولية والإقليمية الجماعية الرامية إلى إنهاء أعمال العنف في دارفور. وسيقوم مكنتي بتحديد الأشخاص الذي يتحملون أكبر مسؤولية عن الجرائم وبتقييم مقبولية القضايا المختارة. وسيعمل مكنتي بشكل عاجل تحقيقا لتلك الغايات، مدركا

عام ٢٠٠٤، وللقاء مسؤولي الاتحاد الأفريقي. وانتهت المناقشات بنجاح باتفاق على نص، تأمل المحكمة الدولية أن يتم التوقيع عليه قريبا.

وفي أيار/مايو التقيت أيضا بفخامة الرئيس أوباسانجو، بصفته رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية ورئيس الاتحاد الأفريقي. وفي ذلك الاجتماع أدركت أهمية الآليات التقليدية لإقامة العدل والمصالحة.

ومكنتي على وشك إبرام الاتفاقات والتدابير اللازمة مع مختلف المنظمات الأخرى. ويوفر اتفاق العلاقة مع الأمم المتحدة، الذي أبرم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، إطارا قائما للتعاون مع المحكمة الدولية. وإضافة إلى ذلك، أقام مكنتي اتصالات مع المنظمات الأخرى، مثل الجامعة العربية، التي تضطلع بدور في البحث عن إنهاء الصراع في دارفور.

وتلقت المحكمة الجنائية الدولية إحالة الحالة في دارفور بصفقتها مؤسسة متطورة جدا. وتتقدم التحضيرات لإجراء التحقيقات المتعلقة بدارفور على نحو سريع. وإن توظيف الموظفين الإضافيين قطع شوطا بعيدا وستختتم عملية اختيار الموظفين في تموز/يوليه.

إن التحليل والتخطيط المتصل بجمع الأدلة والاستراتيجيات القانونية وصلا بالفعل إلى مرحلة متقدمة. وتم إنشاء قاعدة بيانات وتطوير أدوات تحليلية وبحثية رئيسية لإجراء التحقيق. كما تم تطوير البروتوكولات والنظم بغية معالجة الالتزامات المتعلقة بالكشف عن الأدلة والتحقيق في الظروف المرئية من المسؤولية، فضلا عن حفظ الأدلة واستخدام المعلومات الواردة من مصادر حساسة. ومن الجوهرى اتخاذ جميع الخطوات المتاحة للحفاظ على المعلومات والمواد التي قد تشكل جزءا من الأدلة في الإجراءات المقبلة.

العتبة العالية لشواهد الإثبات للمسؤولية الجنائية التي يفرضها نظام روما الأساسي.

وسيكون مطلوباً بذل جهود إضافية لتقديم المجرمين الآخرين للعدالة ولتعزيز سيادة القانون والمصالحة. ويحظى ذلك الأمر بأهمية خاصة في سياق دارفور، حيث توجد نظم قبلية وتقليدية لتشجيع تسوية المنازعات. وسيتعاون مكثبي مع تلك الجهود ويدعمها، وهي جهود يشير الجمع بينها إلى استجابة شاملة للحاجة إلى إقامة العدل في دارفور.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد مورينو - أوكامبو على إحاطته الإعلامية.

وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى جلسة سرية بعد رفع هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.